مجلة الباحث في العلوم القانونية و السياسية
ISSN: 2676-1955
الإيداع القانوني: جوان 2019 Al-Bahith journal in legal and political sciences
E-ISSN: 2716-7925 / العدد: السادس الشهر: ديسمبر / السنة: 2021

الإستراتيجية القانونية والأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

The legal and security strategy to combat illegal immigration in Algeria

تاريخ الإرسال: 2021/04/10 تاريخ القبول: 2021/05/20

د. شمامة بوترعة، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة.
bouterachemama@gmail.com

ملخص:

تعتبر جريمة الهجرة غير الشرعية من ضمن الجرائم المتصدرة لرزنامة اهتمامات دول العالم ،لما نجم عنها من تحديات أثرت سلبا على أمن واستقرار الدول ، وباعتبار أن الجزائر تعاني هي الأخرى من هذه المشكلة ، فقد تصدت لها بمختلف القوانين والأجهزة الأمنية التي تعمل على إيقاف تدفق المهاجرين غير الشرعيين المتسللين عبر حدودها، ومراقبتها ضد أي انتهاك أو خرق لها ، كما أنه لا يمكن لأي دولة بمفردها التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة ، بل لا بد من التعاون والتنسيق فيما بين الدول لمحاربتها .

الكلمات المفتاحية : الهجرة غير الشرعية، قانون العقوبات، الإبعاد، الأجانب، تهريب المهاجرين.

Abstract:

The crime of illegal immigration is among the leading crimes of the world's concerns because of the challenges that have negatively affected the security and stability of countries.

And considering that Algeria is also suffering from this problem has engaged in various laws and the securrity agencies that work to stop the flow of illigal immigrants across our borders hackers and monitored against any violation or breach of her.

Accordingly,itcan not be any single nation to address this dangerous phenomenon ,but has to be cooperation and coordination among countries to fight it

Keywords:illegal immigration ,penalcode,deportation,foreigners,migrant smuggling.

مقدمة:

يقصد بالهجرة عموما استعمال حق التنقل بطريقة قانونية، وهو من الحقوق الأساسية للإنسان ،إذ كفلته الصكوك الدولية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ،كما كرسته أغلب القوانين والدساتير الوطنية، غير أن هذا الحق كغيره من الحقوق ليس مطلقا، إذ يتقيد الفرد في استعماله بما يقتضيه الدفاع عن كيان الجماعة التي يهاجر منها أو يهاجر إليها ،فلكل دولة استنادا لحقها في البقاء إحاطة الهجرة من وإلى إقليمها بالتنظيمات التي تتطلبها ضرورة المحافظة على كيانها وسلامتها ، واستنادا إلى مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وضعت قيود للتنقل من بلد إلى بلد وأصبح ذلك خاضعا للقوانين المنظمة له ، تثبيتا لسيادة الدول وحرمتها الترابية وحماية مصالحها وشعوبها، وبذلك ظهرت هجرة موازية تسمى بالهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو الهجرة السرية .

ويقصد بالهجرة غير الشرعية في معناها العام التسلل عبر الحدود البرية أو البحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة بمعنى مخالفة قوانين تلك الدولة التي تكفل حق تنقل الأشخاص داخليا وخارجيا ، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى هجرة غير شرعية وهو ما يعرف بالإقامة غير القانونية .

وتعتبر الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط واحدة من أهم المشكلات التي تواجه دوله لإعتبارات متعددة ،ذلك أن الإضطرابات المترتبة على هذه الظاهرة سواء على الدول المرسلة أو الدول المستقبلة تؤدي إلى المساس بالخصوصيات الإقتصاديةوالإجتماعية والثقافية لهذه الدول

،وتشكل تهديدا كبيرا لأمنها القومي ومصالحها الإقتصادية، الإجتماعية ،الثقافية ، السياسية .

والجزائر كغيرها من دول حوض المتوسط تعرف انتشارا كبيرا لظاهرة الهجرة غير الشرعية، باعتبارها بلد مصدر للهجرة من جهة ومستقبلا لها من جهة أخرى ،بحيث جعل موقعها الجغرافي باعتبارها بوابة إفريقيا بلد عبور لأعداد كبيرة من المهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي ،كما أسهم اتساع شريطها الحدودي بأن تكون قبلة للمهاجرين المتجهين نحو الشمال.

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تفاقمت بشكل كبير جدا في الجزائر ، وخاصة في السنوات الأخيرة ، وبات لها انعكاسات وتهديدات خطيرة على أمنها واستقرارها ، وذلك بسبب ارتباط هذه الظاهرة بعدة تهديدات أخرى، ليست أقل خطورة منها ومن بين هذه التهديدات نجد : التهريب والمتاجرةبالمخدرات، الجريمة المنظمة، الإرهاب، تبييض الأموال ،بالإضافة إلى أخطار وتهديدات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وأخرى صحية ،مثل انتقال الأمراض المعدية السريعة كالإيدز والإيبولا ...الخ .

ولا يخفى على أحد أن هذه الظاهرة أضحت هاجسا وانشغالا ،بل وخطرا وتهديدا كبيرا على الجزائر في أكثر من مجال، وأضحت تمثل تحديا أمنيا كبيرا ، وجب مواجهته بشتى الطرق والإجراءات للحد منه، وذلك بسبب الإنعكاسات والأخطار التي تخلفها على الأمن والاستقرار في جميع جوانبه ومجالاته .

فما هو واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر وما هي انعكاساتها السلبية المختلفة؟ وماهي الاستراتيجيات والسياسات التي انتهجها المشرع لمجابهة هذه الظاهرة ،وهل هي كافية أم لا؟

وللإحاصة بالموضوع من جميع جوانبه تناولناه في مبحثين: خصصنا (المبحث الأول) لدراسة الهجرة غير الشرعية في الجزائر بالتطرق إلى تطورها أسبابها، وتداعياتها ، أما (المبحث الثاني) فخصصناه لدراسة الجهود الفعلية التي قام بها المشرع الجزائري في التصدي للتفاقم المتزايد لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

المبحث الأول : واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر

عرفت الجزائر ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، من خلال ما تشهده أراضيها من توافد عدد كبير من المهاجرين الشرعيين، وقد سمحت حدودها المترامية الأطراف من جعلها بلد عبور، وأحيانا بلد استقبال لهؤلاء المهاجرين ، حيث ساهمت عدة عوامل في جعل الهجرة غير الشرعية في الجزائر تتنوع بين هجرة إلى داخلها وهجرة منها أي خارج حدودها حيث تجتمع عدة دوافع وراء هذا التنوع ،ولا يخفى على أحد التداعيات والأخطار التي يمكن أن يعرفها المجتمع الجزائري نتيجة تفاقم هذه الظاهرة وعلى جميع الأصعدة .

المطلب الأول : تطور الهجرة غير الشرعية في الجزائر

عرفت الهجرة غير الشرعية في الجزائر تطورا كبيرا سواء باعتبارها دولة عبور أو دولة مقبلة أو مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين ،وترجع البدايات الحقيقية للهجرة الغير شرعية بالجزائر إلى ما قبل الإستقلال ،حيث كانت بدايات الهجرة السرية باتجاه فرنسا بسبب ما خلفه الاستعمار الفرنسي من تبعية لغوية واقتصادية ، وكانت البدايات الأولى سنة 1912 بسبب قانون التجنيد الإجباري الذي فرضه المستعمر أنذاك على الشباب الجزائري، ثم سنة 1924 أين هاجر حوالي 4000 فرد إلى فرنسا وهذا بغية العمل[1]، وبعد الإستقلال بدأت الجزائر

تعرف توافد اللاجئين وخاصة الماليين والنيجريين الذين فروا من بلدهم خوفا من التصفية العرقية بعد انهزامهم في الحرب مع السلطة الحاكمة[2].

وقد عرفت فترة الستينات والثمانينات تحولا كبيرا على صعيد الهجرة غير الشرعية،أين كانت الدول الأوروبية بحاجة ماسة لليد العاملة الرخيصة القادمة من دول جنوب حوض المتوسط ،وخصوصا بعد الحرب العالمية الثانية وعملية إعادة الإعمار ،كما أن المهاجرين الشرعييننبدؤا ينتهجون السبل غير القانونية للدخول إلى أوروبا ، وتحولت فرنسا إلى دولة مقصد للهجرة وأصبحت تعج بأعداد لا حصر لها من المهاجرين غير القانونيين ،ففي عام 1980 وصل عدد المهاجرين الجزائريين إلى فرنسا أكثر من 800 ألف مهاجرالوضع الذي أقلق أوروبا ودفعها إلى غلق أبوابها في وجه المهاجرين وحتى اللاجئين ، وترجع أسباب هجرة الجزائريين أنذاك إلى عدة أسباب أهمها : تراجع سعر البترول وارتفاع حجم المديونية الجزائرية وتقليص قيمة العملة الوطنية، لتتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة خارج الجزائر نهاية الثمانينات بعد أحداث أكتوبر 1988، وما عرفته الجزائر في سنوات التسعينات بسبب العشرية السوداء جراء ما خلفه الإرهاب من آثار سلبية على الفرد والمجتمع ،غير أنه بعد سنة 2000 إلى يومنا ،هذا عرفت الجزائر تغيرا نمطيا في الهجرة غير الشرعية من بلد مصدر لها أو بلد عبور إلى دولة مستقبلة ،أين أصبحت بلد إقامة طويلة المدى أو دائمة لآلاف المهاجرين غير الشرعيين، خاصة الأفارقةوالصينيين، ولم يقتصر الوضع على هذه الطائفة ، بل شملت المهاجرين العرب الفارين من بلدانهم بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة ،خاصة بعد الأحداث التي عرفها العالم العربي والمسماة بثورات الربيع العربي ،الأمر الذي أدى إلى تدفق الآلاف من الوافدين من سوريا ،مصر ليبيا، تونس خاصة في الآونة الأخيرة.

كما أن الحرب في مالي والوضع الأمني المتدهور ،كان له تأثير سلبي على الجزائر، حيث أن معظم المهاجرين الماليين يفرون يوميا إلى الحدود الجزائرية رغبة في الهروب من الاضطهاد والنزاعات القائمة ، كما أدت أيضا الأوضاع غير المستقرة في النيجر إلى النزوح إلى الجزائر غير أن النسبة الأكبر من المهاجرين حتى سنة 2005 كانت من النيجر وبنسبة أقل من مالي ،حيث قدرت نسبة الهجرة من النيجر بنسبة 52,1 % أي 11200 مهاجر و216 أي بنسبة 10,2% من مالي ومعظم هؤلاء المهاجرين من الشباب(57,8%) يعتبر الجزائر كبلد استقرار، في حين يعتبرها الباقون (42,2%) كبلد عبور نحو أوروبا، وأغلب هؤلاء المهاجرين قادمون من دول الساحل الإفريقي[3].

وبين كل هذا وذاك وجدت الدولة الجزائرية نفسها في حيرة بين استقبالهم باسم المبادئ والحقوق الإنسانية ،أو طردهم باسم تطور وتزايد الهجرة غير الشرعية بهاو كذا الخوف من التهديدات الأمنية الناتجة عن الجماعات الإرهابية بعد أحداث جانفي 2013 بتيكونترين ولاية عين أميناس.

المطلب الثاني: أشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر و وأسبابها

تنقسم الهجرة غير الشرعية إلى نوعين : هجرة إلى داخل البلاد وتعرف بالهجرة الداخلية، وهجرة إلى خارج البلاد وتعرف بالهجرة الخارجية ، وتتعدد أسباب الهجرة غير الشرعية بين أسباب سياسية ،اقتصادية، ...الخ.

نتناول هذا المطلب في فرعين ، نخصص الفرع الأول لأشكال الهجرة غير الشرعية ،والفرع الثاني لأسبابها

الفرع الأول: أشكال الهجرة غير الشرعية

يمكن تقسيم الهجرة غير الشرعية تبعا لانقسام المهاجريين ،بين مهاجرين وافدين ومهاجرين خارجين بطرق غير شرعية ،إلى هجرة داخلية (إلى داخل البلاد) وهجرة دولية (أي هجرة إلى خارج البلاد) ، ويرتكز النوع الأول من الهجرة على المهاجرين الوافدين إلى الدولة المستقبلة للهجرة سواء بغية الإقامة الدائمة فيها ،أو باتخاذها مركز عبور للذهاب إلى الجهة المعنية بالهجرة،وفي هذا الإطار يمكن أن نأخذ على سبيل المثال الأفارقة الزاحفين إلى الجزائر رغبة في الوصول إلى أوروبا، عبر المنافذ المتعددة، للعبور أو بغية الإستقرار بالجزائر .

أما الهجرة إلى خارج الجزائر أو ما يعرف بالهجرة الدولية ،فيطلق هذا النوع على المهاجرين الذين يتركون الجزائر بلدهم الأصلي باتجاه دول أخرى لعدة أسباب ،سيأتي بيانها لاحقا، كما هو حال الجزائريين والأفارقة والعرب المتجهين إلى أوروبا.

أما بالنسبة لمنافذ الهجرة غير الشرعية فهي بالعادة ثلاث منافذ: المنافذ البرية، المنافذ البحرية، والمنافذ الجوية هذه الأخيرة قليلة الإستعمال .

وتعتبر المنافذ البرية من أكثر الطرق استعمالا لتسلل المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر وذلك بالنظر إلى شساعة طول الشريط الحدودي وقلة كثافة قوات الأمن ولانعدام الحراسة بها وكذا الموقع الجغرافي للجزائر الذي يجعلها محط أنظار مهاجري الدول المجاورة ، حيث تقدر الحدود الجزائرية مع نيجيريا بـ : 1300كلم، ومع مالي تقدر بـ 1280 كلم ومع ليبيا تقدر بـ 1250 كلم، وتقدر مع المغرب بـ 1523 كلم، ومع تونس تقدر بـ 955 كلم ، أما الصحراء الغربية وموريتانيا فتقدر المسافة على الترتيب بـ 143 كلم، 520 كلم ،كما أن طول السواحل يقدر بـ 1200 كلم، وهو فعلا عامل بارز يصعب مراقبته ويشجع

المهاجرين غير الشرعيين على الدخول أو العبور[4] حيث تعد الجزائر بحدودها البرية الممتدة على 7011 كلم والواقعة بين 7 دول ،وبمساحة تقدر بـ 2,283,000 كلم بلد عبور للآلاف المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الوصول إلى أوروبا، وبالنظر إلى الشريط الحدودي والمقدر بـ 1200 كلم فإن المهاجرين غير الشرعيين عبر البحر يستعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه في وسط الموانئ، أو اللجوء إلى استعمال البحر لمساعدتهم في الإبحار والإنتقال أو الركوب عن طريق التسلل أو التسلق بالحبال على البواخر الراسية والإختفاء بداخلها ،والهجرة غير الشرعية عبر البحر هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية وهذا لقصر المسافة ومدة السفر وتعتبر الموانئ والسواحل المسالك والطرق الأكثر استعمالا من طرف المهاجرين السريين سواء الجزائريين منهم أو الأجانب ،ومن الشواطئ الأكثر استعمالا للهجرة غير الشرعية في الجزائر: شاطئ الهلال شاطئ ساسل شاطئ بني صاف ،شاطئ أرزيو ،شاطئ وهران، شاطئ مستغانم وذلك باتجاه إسبانيا، هذا بالنسبة للشواطئ الغربية للوطن، أما بالنسبة للشواطئ الشرقية فقد كشفت القوات الإقليمية لحراس الشواطئ عن ارتفاع نسبة المهاجرين غير الشرعيين من الجهة الشرقية الجزائرية ونذكر أهم الشواطئ، شاطئ عنابة، شاطئ القالة ،شاطئ سكيكدة .

ومن جملة الطرق والأساليب المستعملة من قبل هؤلاء عبر الحدود البحرية التسلل داخل الحاويات الفارغة المتواجدة على الرصيف المينائي والتي يشرع في شحنها على متن البواخر، وكذا السباحة من مناطق غير محروسة إلى غاية البواخر ثم الصعود عبر السلاسل جهة البحر بعيدا عن أعين الحراسة بالجهة الخلفية للباخرة .

كما يمكن اللجوء إلى استعمال طريق عرض البحر انطلاقا من الشواطئ المحاذية للموانئ عن طريق عوامات مطاطية أو مهربين بقوارب صيد للوصول إلى الباخرة ،خاصة ليلا مقابل أثمان متفاوتة إما بالدينار الجزائري أو العملة الصعبة، وتتم هذه الطريقة عيادة بتجمع المهاجرين غير الشرعيين في أماكن قريبة من البحر، ويتسللون في ظلام الليل باتجاه مواقع متفق عليها مع أصحاب المراكب ويتنظرون منهم إشارة الإنطلاق ، وأصحاب قوارب الموت بدورهم ينتظرون سكون البحر وهدوءه لينطلقوا بعد ذلك بقواربهم خاصة في الليالي التي يختفي فيها القمر ، فإذا بلغ القارب الضفة الأخرى من البحر، دون أن تعارضهم عوامل الطبيعة من رياح وأمواج، انتقل المهاجرون بعدها إلى مراحل جديدة في رحلتهم ، يجابه فيها المهاجرون حرس الحدود من الدول المستقبلة غير أنهم في الغالب يجابهون حرس الحدود قبيل وصولهم إلى شواطئ الضفة الثانية وما إن يتم القبض عليهم ويعاودون من حيث أتو حتى يعاودوا المحاولة من جديد بناء على اتفاقهم مع جماعات التهريب التي توفر لهم وسائل النقل، وهذا التعهد من قبل المهربين يشجع العديد من المهاجرين إلى تسليم مصيرهم إلى هؤلاء[5].

وعموما فإن أغلب المهاجرين غير الشرعيين عن طريق البحر يلاقون حدفهم في عرض البحر قبل أن يصلو إلى الوجهة المقصودة

الفرع الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

أما عن دوافع وأسباب الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر ، فالجزائر كغيرها من دول العالم شهدت حالة متزايدة من تدفق الأشخاص المهاجرين بطرق غير شرعية خاصة من بعض الدول الإفريقية المجاورة هذيا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هناك بعض من الأفراد الجزائريين يغامرون ويخاطرون نحو المجهول

إلى الدول الخارجية عبر مختلف الطرق والمنافذ ، وذلك لدوافع مختلفة ، وبالتالي فإن التطرق لموضوع أسباب الهجرة غير الشرعية يدفعنا إلى تسليط الضوء على أسباب الهجرة غير الشرعية من داخل الجزائر إلى الخارج أولا ، ثم الهجرة غير الشرعية من خارج الجزائر إليها ثانيا .

أولا:أسباب الهجرة غير الشرعية من الداخل إلى الخارج

تتعدد الأسباب المؤدية إلى انتقال الأفراد من الجزائر إلى خارجها سواء للإقامة بشكل مؤقت أو دائم، وعادة ما تعرف هذه الأسباب بالأسباب الطاردة، وهي تتنوع بين أسباب سياسية ،وأخرى اقتصادية ،اجتماعية، إضافة إلى الأسباب النفسية .

فبالنسبة **للأسباب السياسية** والأمنية فالجزائر كبقية الدول التي انتهجت المنهج الإشتراكي في الحياة السياسية ثم شهدت تحولا من نظام الجزب الواحد إلى نظام سياسي ديمقراطي تعددي أدى إلى ظهور دستور 1989 ،الذي اقر التعددية الحزبية والتي لم تلبي حاجيات وطموحات المواطن .

إضافة إلى تأزم الوضع الأمني وظهور الإرهاب في العشرية السوداء وتفشي ظاهرة التقتيل الجماعي والمجازر البشعة ،التي دفعت بالشباب إلى الهروب من أرض الوطن بكل الوسائل المتاحة ، ومنها غير الشرعية بسبب الوضع السياسي الذي تعاني منه البلاد في ذلك الوقت ،حيث شهدت الجزائر في تلك الفترة تعاقب عدة حكومات ، كما أن إعلان حالة الطوارئ جعل المواطن الجزائري يحس بعدم الأمن والخوف .

وما زاد من نسبة الهجرة غير الشرعية هو استعمال الدول الأوروبية للمهاجرين كورقة انتخابية ،حيث سوَيت وضعيات بعض المهاجرين غير الشرعيين ذلك لكسب تعاطف الجالية المغتربة .

أما **الأسباب الإقتصادية** والتي تدفع بالشباب إلى الحرقة فهي عديدة ومتعددة ، ولا شك أن القاسم المشترك الأعظم هو انخفاض المستوى المعيشي والفقر المطلق والذي يدفع كثيرا من المهاجرين إلى التدفق نحو مناطق الجذب والتي تتوفر فيها العوامل الإقتصادية الكامنة أملا في تحسين مستوى العيش كهدف أساسي[6]، ويمكن تحديد العوامل الإقتصادية في الفقر والعوز المادي وسوء الأحوال الإقتصادية في البلد المتسلل منه، إضافة إلى تدني مستوى المعيشة وضعف القوة الشرائية ، وكذا تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنين وكذا ارتفاع نسبة البطالة إذ قدرت في الجزائر بنسبة 7.23% خاصة بالنسبة للشباب الحاصل على شهادات جامعية[7].

أما**الأسباب العوامل الإجتماعية والنفسية** فيعد الإعجاب الشديد بالدول المتقدمة خاصة الغربية سببا أساسيا من أسباب الهجرة غير الشرعية بالإضافة إلى وعي الشباب الجزائري بحجم الفوارق بين العالم الغني والعالم الفقير ، وهذا ما زاد من إقبال الشباب على الهجرة خارج البلاد في الوقت الذي أصبحت فيه الهجرة الشرعية بمثابة الأمر المستحيل نظرا للصعوبات والعراقيل التي تواجههم، وتتمثل أهم العوامل النفسية والإجتماعية في عدم التماسك الأسري ،الأمر الذي يفرزه الفقر المدقع لكثير من الأسر ،التي تدفع بأبنائها إلى البحث عن فرص للحياة حتى وإن كانت غير مشروعة ،وكذا ضعف الإنتماء للأسرة والمجتمع نتيجة قصور في برامج التنشئة الإجتماعية وضعف مؤسساتها ،إضافة إلى الشعور بالإحباط والعزلة الإجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة .

إضافة إلى صورة النجاح الإجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطالة ،حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى على الرغم من أنه عانى سنوات حتى وصل إلى ما وصل إليه.

إضافة إلى العوامل السابقة ، فإن الإعلام المرئي له أثر في دفع الشباب إلى الهجرة غير الشرعية ، حيث يسوق الإعلام المرئي كأداة للعولمة لنموذج الحياة الأوروبية ونظامها الإجتماعي الممتاز إلى جانب احترام الفرص السياسية والإنسانية لصالح جميع السكان دون تمييز مما يصنع الجاهزية لدى الشباب للهجرة ولو عبر قوارب الموت كنوع من الإنتحارالممنهج الذي يعرب عن "الوعي المخرب"[8].

ثانيا-أسباب الهجرة غير الشرعية من الخارج إلى داخل الجزائر

تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي المتاخم لدول إفريقية وعربية وشساعة حدودها البرية ، منطقة عبور للعديد من الأفارقة والأجانب المهاجرين والمغاربة المتسللين عبر حدودها البرية من أجل المرور عن طريقها إلى الدول الأوروبية ،وهذا لعدة أسباب لعل أهمها الأسباب السياسية في الدول المجاورة وهشاشة أنظمتها السياسية المبنية على الإنتماء العرقي والعقائدي، والذي تشهده معظم الدول الإفريقية ،وكذا الصراعات القبلية المندلعة في أماكن مختلفة من القارة السمراء .، إضافة إلى سياسة حسن الجوار التي تبنتها الجزائر ما جعل المهاجرين الماليين والنيجريين في تزايد كبير إليها ،وإلى جانب الأسباب السياسية ،يمكن القول أن استقرار الوضع الإقتصاديوالإجتماعي للجزائر في السنوات الماضية نسبيا زاد من نسبة الهجرة إليها لأن المهاجرين غير الشرعيين خاصة الأفارقة رأوا فيها حلم لتحقيق مطامحهم .

مما تقدم يمكن القول أن هناك عدة أسباب وعوامل ساهمت في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،منها ما هو خارجي يدفع الجزائريين لترك الوطن والهجرة نحو الدول الأوروبية ،وهناك ما هو داخلي يجعل من الجزائر منطقة استقطاب وجذب للمهاجرين السريين الوافدين إليها من الدول المجاورة ،الأمر

الذي يؤدي إلى مجموعة من الأخطار والتداعيات على جميع الأصعدة بالنسبة للمجتمع الجزائري ، وهو ما سنتناوله في النقطة الموالية .

المطلب الثالث :انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الجزائر

لظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر انعكاسات سلبية ومخاطر متنوعة تمس مختلف الميادين الحياتية،الإقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والصحية وغيرها ،وتؤثر على تطور المجتمع الجزائري بصفة عامة ،إذ تمثل تهديدا للأمن والإستقرار للمجتمع وللدولة ،مما يسبب ارتباط هذه الظاهرة بعدة أخطار وتهديدات أخرى ذات آثار سلبية كبيرة كالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها ، كتهريب المهاجرين ،المتاجرة وتهريب السلاح ،تبييض الأموال...الخ.

وفيما يلي سنتناول أهم الإنعكاسات السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية على الجزائر في الفروع التالية:

الفرع الأول:الإنعكاسات السياسية :

من أهم الأخطار السياسية لتواجد المهاجرون الغير شرعيون في الجزائر ظهور التطرف الفكري وزعزعة الإستقرار السياسي نتيجة الفراغ الذي يعاني منه غالبية المهاجرون غير الشرعيون ،بالإضافة إلى استغلالهم في المشاركة افي اضطرابات للتنفيس عن مشاعر الغضب المكبوتة لديهم وكذا زيادة الاضطرابات السياسية والفتن والنزاعات ،بالإضافة إلى جلب تكتلات ضغط على النظام السياسي القائم في الدولة مع إحتمال نشأة المساومات السياسية .

الفرع الثاني:الإنعكاسات الأمنية:

تعتبر الأخطار الأمنية من أكبر وأسوء أخطار الهجرة غير الشرعية نظرا لإرتباط هذه الأخيرة بظواهر ومشاكل أخرى مترابطة فيما بينها كالجريمة، ومن أهم الأخطار التي يشكلها المهاجرون غير الشرعيون في المجال الأمني نذكر :

– ارتكاب السلوك الإجرامي :وهو ارتكاب السلوك غير السوي الذي يتعارض مع الأفكار والمبادئ والقيم السائدة في المجتمع ويخالف الشعور العام للجماعة، لذلك تحرمه الدولة لضرره على المجتمع وتفرض على مرتكبه العقوبات .

– الانضمام إلى العصابات الإجرامية وتكوينها : حيث يميل المهاجرون غير الشرعيون إلى الإنخراط في جماعات تسعى إلى مخالفة القانون وقد تجرفهم هذه الجماعات لارتكاب السلوك الإجرامي أو الإتجار في المخدرات والممنوعات للحصول على المال ،ومن أجل ذلك قد يرتكبون أفعالا إجرامية أخرى تتمثل في السرقة والقتل لإشباع طموحاتهم ورغباتهم ،فالسلوك الإجرامي الفردي ليس موروثا ولكنه يكتسب من خلال احتكاك الفرد مع غيره من الأفراد من خلال وسائل الاتصال التي يكون الهدف منها التعلم، والشخص يتعلم الإجرام عندما ينخرط في مجموعة تميل لمخالفة القانون، ويتعدى عنه عندما ينخرط في مجموعة يحترم أفرادها القانون .

– المساعدة على تهريب الأسلحة ومتفجرات وذخائر للدول المهاجر إليها لزعزعة أمنها ،فضلا عن إمكانية ظهور الأفكار المتطرفة وانتشارها

– تهريب المهاجرين غير الشرعيين والإتجار بهم الذي يعد من أسوء المخاطر الأمنية حيث تعتبر تدبيرا للدخول غير القانوني أو المشروع للمهاجرين إلى دولة وموطن ليس موطنا له، ويكون ذلك مقابل منفعة مالية أو منفعة أخرى .

الفرع الثالث:الإنعكاساتالإجتماعية

إن الأعمال غير المشروعة للمهاجرين غير الشرعيين تؤثر على القيم الأخلاقية للمجتمع الجزائري ،إذ يقوم هؤلاء بنشر الممارسات والسلوكات اللاأخلاقية بشكل واسع وخطير ،كتهريب المخدرات والمتاجرة بها وترويجها في المجتمع الجزائري ليتعاطاها الشباب فتفسدهم وتفسد أخلاقهم ،كذلك ممارسة الدعارة والفسق لها انعكاسات اجتماعية وتربوية خطيرة ،إضافة إلى مضارها الصحية المعروفة، حيث تؤدي إلى انتشار الأوبئة والأمراض الفتاكة ،كنقل مرض الإيدز والإيبولا ،وحتى لا تكتشف أنشطة وممارسات وتجاوزات المهاجرين غير الشرعيين يعمل هؤلاء على التهرب من المراقبة ومن العقاب بشراء الذمم عن طريق الرشاوي لبعض المسؤولين والإداريين الجزائريين ،فيعملون على إفسادهم بكل الطرق الوسائل الممكنة والمتاحة لديهم وإذا لم ينجحوا في ذلك فيلجؤون إلى الإبتزاز والتهديد وحتى العنف بارتكاب الجرائم مثل الخطف والقتل مما يترك حالة من الذعر وعدم الإستقرار في المجتمع الجزائري.

ومن المخاطر الاجتماعية أيضا انتشار أقليات تتبع الدين المسيحي مما يفتح الباب لبعض الدول لتستغل الوضع فهذه العوامل وغيرها تتسبب في إضعاف المجتمع الجزائري وإدخال عليه ثقافات جديدة لا تتناسب مع قيمه وعاداته وتقاليده .

الفرع الرابع:الإنعكاساتالإقتصادية

تتحمل الجزائر عبئا اقتصاديا كبيرا نتيجة الهجرة غير القانونية ،يتمثل في زيادة نسبة البطالة في أوساط الشباب بسبب توافر عمالة رخيصة يتوجه إليها أصحاب المشاريع الكبرى في ظل غياب الرقابة اللازمة، كما تم تسجيل ازدياد وتطور لظاهرة التهريب للسلع والثروات الوطنية المدعومة من الدولة ،مما يضر الإقتصاد الوطني ، ويؤثرعلى المواطن ، من عدة جوانب أهمها: إضعاف العملة

الوطنية وانهيار سعر الصرف للدينار الجزائري تدهور القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري بسبب قلة السلع وارتفاع أسعارها ،احتكار السلع وتضارب الأسعار،ازدياد فاتورة الإستراد كما يقوم المهاجرون غير الشرعيون بتبييض الأموال التي حصلوا عليها من الأعمال غير المشروعة بعد غسلها وهو ما يترك آثارا سلبية على الإقتصاد الجزائري إذ لا تستطيع الدولة استغلال الأموال الناتجة عن الأعمال المشروعة في التنمية المحلية .

الفرع الخامس:الإنعكاسات الصحية

إن قدوم أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين إلى الجزائر خاصة الأفارقة بما يحملونة من أمراض متعددة ومستعصية مثل السيدا التهاب الكبد الوبائي ،وغيرها أصبح يشكل خطرا كبيرا على صحة أفراد المجتمع الجزائري ،بالإضافة إلى ذلك فإن المهاجرين غير الشرعيين لا تتوافر لديهم الإمكانيات اللازمة لتحمل نفقات العلاج ،كما أنهم لا يدخلون تحت مظلة الرعاية والتأمين الصحي .

المبحث الثاني:استراتيجيات الجزائر في مكافحة الهجرة غير الشرعية

بعد ما دقت الإحصائيات الكبيرة لعدد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر ناقوس الخطر، وتزايدت الظاهرة بشكل رهيب بحكم الموقع الإستراتيجي للجزائر، وما خلفه من آثار سلبية على المجال الإقتصادي والأمني وكذا الإجتماعي والصحي ،تبنت الجزائر وعلى غرار باقي دول المغرب العربي سياسات واستراتيجيات معينة ،من خلال استصدارها لعدة نصوص قانونية لمجابهة الهجرة غير الشرعية بريا وبحريا وكذا تنظيم دخول الأجانب إلى الجزائر، ، إضافة إلى إنشاء أجهزة مؤسسات تعنى بمكافحة ضد الجريمة ،وتطبيقها لإستراتيجية أمنية تعتمد على تشكيلة متنوعة من حراس الحدود

وحرس السواحل وغيرهم، لتحقيق أقصى قدر من الحماية على الشريط الحدودي الجزائري، ولم تكتف الجزائر بجهودها الفردية إدراكا منها لعدم نجاعتها، بل اعتمدت سياسة التعاون الدولي سواء كان ثنائيا أو جماعيا، وللتفصيل في كل هذه الإستراتيجيات سنتطرق إليها تباعا .

المطلب الأول :الإستراتيجية القانونية لمكافحة الهجرة غير الشرعيةفي الجزائر

قامت الجزائر وفي ظل غياب قانون يجرم الهجرة غير الشرعية بتجريم الظاهرة في جملة من القوانين نتناولها في الفروع التالية:

الفرعالأول :مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون البحري وقانون الطيران المدني الجزائريين

في إطار محاولة المشرع الجزائري مكافحة الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر، وفي إطار المعالجة الناقصة لمشكلة الهجرة غير الشرعية في أحكام القانون البحري الجزائري القديم الصادر بالأمر 76-80 المنشور بالجريدة الرسمية العدد 29 المؤرخة في 10 أفريل 1977،وهو نقص له ما يبرره،لكون الهجرة غير الشرعية عن طريق البحر كانت جريمة محتملة لا ترقى إلى الجريمة الواقعة ،ولا إلى درجة الظاهرة ولكن بتزايد على عدد المهاجرين غير الشرعيين واستفحال الظاهرة وكثرة مخاطرها،كانت النتيجة تعديل وتتميم القانون البحري الصادر بالأمر 76-80 بالقانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998 ، المنشور بالجريدة الرسمية رقم 47، الذي نص على صورة من صور المغادرة غير الشرعية للإقليم الوطني ،المتمثلة في السفر وذلك بموجب المادة 545 منه والتي نص على جريمة التسرب خلسة في سفينة قصد القيام برحلة ،حيث قررت هذه المادة عقوبات جزائية على فعل التسرب خلسة في سفينة قصد القيام برحلة بالحبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات وبغرامة مالية من

10,000 دج إلى 50,000 دج، خلافا لجريمة الركوب غير المشروع على متن السفينة المنصوص عليها بالمادة 544 من القانون المدني التي عاقب عليها بالغرامة من 10,000 دج إلى 50,000دج.

وتجدر الإشارة إلى أن العقوبة المنصوص عليها في المادة 545 من القانون البحري المعدل والمتمم ،تطبق نفسها أيضا على أي عضو من أعضاء طاقم السفينة أو موظف حاول مساعدة شخص على الركوب إلى متن السفينة من اليابسة أو يساعده في النزول أو إخفاؤه أو تزويده بالمؤونة ، وكل الأشخاص الذين نظموا تسهيل هذا الركوب ، كما نصت الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أن تتحمل السفينة التي وقعت هذه الجنحة على متنها مصاريف طرد هذا الشخص أو الأشخاص إلى خارج القطر الجزائري.

وبما أن الهجرة غير الشرعية لا تقتصر فقط على الحدود البحرية ، وإنما تتعداها إلى الحدود الجوية نجد أن قانون الطيران المدني رقم 98-06 المؤرخ في 27 جوان 1998 المحدد للقواعد العامة للطيران المدني والمنشور بالجريدة الرسمية لرقم 48 ،تطرق إلى هذه الجريمة من خلال نص المادة 202 من الباب العاشر المتضمن الأحكام الجزائية ،أين نصت هذه الأخيرة وتحديدا الفقرة"و" منها على معاقبة قائد الطائرة بالحبس لمدة تتراوح من 3 أشهر والسنة وبغرامة مالية تتراوح بين 100,000 دج و 200,000 دج أو بإحدى العقوبتين فقط إذا قام بإركاب أو إنزال راكب أو بضاعة من على الطائرة بصفة غير قانونية ،وبالمقارنة بين المادة 202 الفقرة "و" التي تطبق أحكامها فقط على قائد الطائرة دون تسلل من نفسه ، وكذا على كل موظف ساعده في الركوب أو النزول، فهنا المشرع وضع في تناقض رغم أن المدة الزمنية بين القانونين قصيرة جدا فكان من الأجدر أن يحدث تناسقا بين القانونين ولاسيما أنهما صدرا في نفس السنة .

الفرع الثاني: مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها

لقد جاء القانون 08-11 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها، لتلبية حاجة الجزائر في وضع طرق للتعامل مع الأجانب في إطار قانوني مصمم وفق رغبتها في وضع حد لتدفق المهاجرين غير الشرعيين، خاصة في ظل تدفق موجات كبيرة من المهاجرين السريين على الحدود الجنوبية وما ترتب من أبعاد خطيرة كاستفحال الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر والإرهاب وانتشار الأمراض...الخ .

وحسب المادة 3 من هذا القانون يعتبر أجنيا كل فرد يحمل جنسية غير الجنسية الجزائرية أو الذي لا يحمل جنسية ، ويكفل المشرع الجزائري للأجانب حرية الدخول إلى الإقليم الجزائري والخروج منه وفقا للإجراءات القانونية ولقواعد القانون الدولي ومبادئ المعاملة بالمثل ، كما يكفل لهم التنقل بحرية في إطار قوانين الجمهورية .

-أما عن شروط دخول الأجانب إلى الإقليم الجزائري والتي أوردتها المادة 4 من القانون 08-11، فهي أن يكون الأجنبي حائزا وثيقة سفر قيد الصلاحية ، وكذا الرخصة الإدارية عند الإقتضاء ، و عليه إثبات وسائل العيش الكافية له طول مدة إقامته على الإقليم الجزائري وعندما تتأكد شرطة الحدود من أن الأجنبي يحوز الوثائق الضرورية والتأشيرة القانونية التي يشترطها القانون، يتم وضع طابع رطب مؤرخ على جواز سفره مع ذكر تاريخ عبوره الحدود .

أما إذا رأت السلطة المكلفة بمراقبة الحدود أن الأجنبي القادم إلى الجزائر شخص غير مرغوب فيه، أو أنه لا تتوافر فيه شروط الدخول قامت برده من مركز الحدود ورفضت دخوله إلى الإقليم الجزائري .

-وكل أجنبي يرغب في الإقامة النظامية الدائمة في الجزائر بعد انتهاء مدة الصلاحية المحددة في التأشيرات القنصلية أو التمديد ، يجب عليه طلب رخصة للإقامة في الجزائر من خلال الحصوص على بطاقة مقيم وهي عبارة عن وثيقة هوية وإقامة سمح لصاحبها بالإقامة في الجزائر أثناء الفترة المحددة وفقا للقوانين والاتفاقيات الثنائية ما بين الحكومات، وتسلم من قبل المصالح الإدارية(الولاية) بعد تقديم طلب من الأجنبي مرفقا بملف تتم دراسته من قبل مصالح الأمن بعد إجراء تحقيق ، وبعد دفع حق الطابع، ومدة صلاحيتها سنتان قابلة للتجديد وهو ما أقرته المادة 16 من القانون 08-11 ، وقد جرم المشرع الجزائري حصول الأجنبي على بطاقة مقيم بطرق إحتيالية كالزواج المختلط (الزواج الأبيض) من أجل تسوية وضعيته القانونية[9]، حيث قرر الحبس من سنتين (2) إلى 5 سنوات وبغرامة من 50,000 دج إلى 500,000 دج لكل من يقوم بعقد زواج مختلط بهدف الحصول على بطاقة مقيم أو جعل الغير يحصل عليها أو من أجل اكتساب الجنسية الجزائرية أو جعل الغير يكتسبها ، وتطال العقوبة نفسها الأجنبي عند قيامه وللغايات نفسها بالزواج من أجنبية مقيمة بالجزائر .

وتشدد العقوبة إلى 10 سنوات حبس وغرامة من 500,000 دج إلى 2000,000 دج إذا ارتكبت المخالفة من قبل جماعة منظمة، فضلا عن العقوبات التكميلية التي قد يتعرض لهثا الأشخاص الذين أدينوا بهذه المخالفات والمتمثلة في المنح من الإقامة بالإقليم ومن مزاولة النشاط المعني أو الإجتماعي الذي ارتكبت المخالفة بمناسبته لمدة 5 سنوات على الأكثر .

ويجب على الأجنبي التصريح بمحل إقامته بالجزائر ،وفي حالة التغيير يجب إبلاغ محافظة الشرطة أو فرقة الدرك الوطني أو البلدية بمحل إقامته السابق والجديد وهو ما أفقرته المادة 27 في الفقرة الأولى منها، في حين أن المادة 40

من القانون 08-11 تعاقب الأجنبي الذي يمتنع عن التصريح بغرامة تتراوح بين 2000 دج إلى 15000 دج

وتفاديا لانتشار المهاجرين السريين بطريقة غير قانونية، أوجب المشرع الجزائري ضرورة التصريح بإيواء أي أجنبي لدى مصالح الدرك الوطني أو الشرطة أو لدى مصالح البلدية في حالة عدم وجود المصالح السابقة بمكان العين المؤجرة ،حيث يترتب على عدم التصريح عقوبة جزائية تتمثل في غرامة تتراوح بين 5000 دج إلى 20000 دج[10].

وعندما تنتهي مدة صلاحية التأشيرة الممنوحة للأجنبي أو بطاقة إقامته أو المدة القانونية المرخص بها للإقامة بالإقليم الجزائري، فينبغي على الأجنبي مغادرة الإقليم الجزائري بمجرد انقضاء مدة صلاحية تأشيرته أو بطاقة إقامته ، أو المدة القانونية المرخص بها للإقامة ، كما أن عليه إعادة بطاقة المقيم الخاصة به إلى الولاية التي أصدرتها .

ويمكن أن يخضع الأجنبي للإبعاد من التراب الجزائري حفاظا على سلامة الإقليم الجزائري، والإبعاد هو إجراء تضعه السلطة العمومية تجبر بموجبه الأجنبي مغادرة البلد وعدم الرجوع إليه تحت طائلة العقاب ويشمل هذا الإجراء الأجانب سواء كانوا مقيمين بصفة شرعية أو غير شرعية[11] ، ويتخذ الإبعاد الصور التالية[12]:

- **الصورة الأولى** : الإبعاد إلى الحدود(الترحيل) : وقد تناولت هذه الصورة المادة 30من القانون 08-11 حيث يمكن إبعاد الأجنبي وترحيله إلى الحدود عندما يهدد النظام العام وأمن الدولة، أو عندما يحكم على الأجنبي بصعوبة سالبة للحرية أو بجناية أو جنحة، أو عندما لا يغادر الأجنبي الإقليم الجزائري وفقا للمادة 22 الفقرة 1 أي في حالة سحب بطاقة الإقامة منه حينما لا يعود يستوفي الشروط

القانونية المطلوبة وعدم مغادرته الجزائر في مدة 30 يوما دون تبرير من الجزائر وعند الإقتضاء تسليط عقوبات جزائية[13] والإبعاد يكون بقرار من وزير الداخلية .

- **الصورة الثانية** : طرد الأجنبي: حيث يتم طرد الأجنبي الذي يخالف شروط الدخول والإقامة في الجزائر وينطبق الأمر على المهاجر غير الشرعي فقط، ويكون ذلك بموجب قرار صادر عن الوالي المختص إقليما وفقا للمادة 36 من القانون 08-11.
- **الصورة الثالثة:** وضع الأجنبي في إقامة جبرية: وذلك بغرض التكفل بالمهاجرين غير الشرعيين الموقوفين ومعاملتهم معاملة إنسانية لائقة ،استحدث المشرع الجزائري مراكز انتظار تخصص لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعيات غير شرعية إلى حين وصولهم إلى الحدود أو إلى بلدانهم الأصلية.[14]
- ويتحدد قرار الوضع في هذه المراكز من قبل الوالي المختص إقليميا لمدة لا تزيد عن 30 يوما قابلة للتجديد في انتظار استيفاء إجراءات طرده إلى الحدود أو ترحيله إلى بلده الأصلي وهو ما قررته المادة 37 في الفقرة 2 ، كما عاقب المشرع الجزائري الأجنبي الذي يمتنع عن تنفيذ قرار الإبعاد أو قرار الطرد إلى الحدود أو الذي تم إبعاده ويدخل من جديد إلى الإقليم الجزائري دون تصريح بذلك بالحبس من سنتين (2) إلى خمس (5) سنوات إلا إذا أثبت عدم إمكانه الإلتحاق ببلده الأصلي أو التوجه نحو بلد آخر وذلك طبقا لأحكام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظام اللاجئين وعديمي الجنسية [15]، كما يعاقب الأجنبية الذي يخفي وثائق السفر التي تسمح بتنفيذ قرار الإبعاد أو قرار الطرد إلى الحدود بنفس العقوبة[16].

من خلال هذا القانون نلاحظ أن المشرع الجزائري قد خطى خطوات مهمة في مكافحة الهجرة غير الشرعية بموجب القانون 08-11

الفرع الثالث :مكافحة الهجرة غير الشرعية في قانون العقوبات الجزائري :

نظرا لتطور الأحداث وتسارعها وازدياد حدة الهجرة غير الشرعية وتفاقم تداعياتها سلبا على الدولة الجزائرية باعتبارها في وقت وجيز تحولت إلى دولة عبور ومقصد لآلاف المهاجرين غير الشرعيين ،وأمام وابل الإنتقادات التي تعرضت إليها الدولة الجزائرية نتيجة الفراغ القانوني في قانون العقوبات ، كان من الواجب أن تعمد إلى القضاء على أسباب هذا الإشكال ووضع قانون يزيل اللبس الموجود في هذا المجال ، فأدرج المشرع الجزائري نصا وحيدا يعاقب على الهجرة غير الشرعية بموجب القانون 09-01 المؤرخ في 25 فيري 2009 قبل التعديل التالي له بموجب القانون 16-02 المؤرخ في 19 جوان 2016 وذلك في القسم الثامن من الفصل الخامس من الباب الأول والجزء الثاني المعنون بـ : الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني ،بموجب المادة 175 مكرر 1 التي تضمنت عقوبة مغادرة التراب الوطني من قبل جزائري أو أجنبي بصفة غير شرعية بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر وبغرامة مالية تتراوح بين 20 ألف و60 ألف دينار جزائري أو بإحدى هاتين العقوبتين أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود سواء البرية والبحرية أو الجوية وذلك عن طريق استعماله لإحدى الوسائل الإحتيالية كتزوير وثائق السفر ،أو انتحال لشخصية أو التملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة وتصنيف الفقرة الأخيرة من نفس المادة أنه تنطبق نفس العقوبة على الشخص الذي يغادر الإقليم الجزائري عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود ، وتعتبر هذه الجريمة بموجب هذا القانون في مصاف الجنح .

ونذكر في الأخير أن القاضي الجزائري في السابق كان يجرم الفعل استنادا للقانون البحري الجزائري انطلاقا من المادة 545 من نفس القانون التي تنص على أنه يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 5 سنوات وبغرامة مالية من 10000دج إلى 50000 دج كل شخص يتسرب خلسة إلى سفينة بنية القيام برحلة .

كما أن العقوبات الواردة بالمادة 175 مكرر 1 تبدو غير قاسية نسبيا مقارنة بالمادة 545 من القانون البحري .

كما اهتم المشرع الجزائري بجريمة تهريب المهاجرين اهتماما كبيرا حيث أخذت كفايتها من خلال إصدارها في 12 مادة من 303 مكرر 30 إلى غاية 303 مكرر 41، فقد خصص لها قسما كاملا هو القسم الخامس مكرر 2 المتعلق بتهريب المهاجرين .

المطلب الثاني: الإستراتيجيات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر

إن الدولة الجزائرية وفي إطار سياستها المنتهجة في تنامي هذه الظاهرة ، شرعت في تفعيل مخطط عمل للمراقبة والإنقاذ، حيث تقرر تسخير كل المعدات والوسائل التي بواسطتها يمكن التصدي لهذه الظاهرة كمضاعفة الوحدات الأمنية ، وتكثيف الدوريات ،وحراسة الشريط الساحلي ، واستخدام الطائرات والمروحيات في عمليات الإستطلاع ،وإنشاء قواعد جوية خاصة بها بهدف تحديد أماكن الحراقة...الخ.

ونظرا لطول الحدود البرية والبحرية الجزائرية وشساعة مساحتها، فرض على الدولة الجزائرية تعزيز المراقبة على حدودها ، حيث أوكلت لعدة وحدات

وأجهزة مهام أمنية لتنظيم العبور وحماية الحدود الجزائرية البرية والبحرية ، وسنتناول هذه الأجهزة في الفروع التالية:

الفرع الأول :حرس الحدود

إن هذه المصلحة تخضع لسلطة قيادة الدرك الوطني وهي متواجدة على طول ساحل الشريط الحدودي توكل لها مهمة حراسة الحدود الجزائرية ضد أي محاولة مس بأمن الدولة[17] بما في ذلك مخاطر الهجرة غير الشرعية .

وقد تم إنشاء حراس الحدود بموجب المرسوم الرئاسي رقم77/109 المؤرخ في 17 نوفمبر 1977 وتم إلحاقه بقيادة الدرك الوطني بموجب المرسوم رقم 91-04 المؤرخ في 08 جانفي 1991 وبموجب المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 09-143 المؤرخ في 27 أفريل 2009 المتضمن مهام الدرك الوطني وتنظيمه ، ثم تغيير التسمية من هيئة حراس الحدود إلى قيادة وحدات حراس الحدود بقيادة الدرك الوطني وهي التسمية الحالية[18]، وهي مهيكلة على النحو التالي[19]:

- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 02 بوهران، وتضمن حراسة الحدود الغربية .
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 03 ببشار، تضمن حراسة الحدود الجنوبية الغربية(المغرب، موريتانيا، الصحراء الغربية، مالي) بها ثلاث مجموعات بمختلف الولايات .
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 04 بورقلة، وتوكل لها مهمة حراسة الحدود الجنوبية الشرقية (تونس، ليبيا).
- القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 05 بقسنطينة ، تضمن تأمين الحدود الشرقية مع تونس .

– القيادة الجهوية لحرس الحدود رقم 06 بتمنراست ، تسند لها مهمة مراقبة الحدود الجنوبية والجنوبية الشرقية مع كل من النيجر ومالي.

وفي هذا الإطار فإن وحدات حرس الحدود مكلفة بمهام دفاعية عملياتية لها ارتباط وثيق لمكافحة الهجرة غير الشرعية منها: مراقبة وحراسة الحدود، جمع المعلومات وتزويد السلطات العسكرية بها ، وكذا منع وإحباط كل اختراق للحدود الوطنية ، إضافة إلى محاربة الإجرام المنظم والوقاية منه على الحدود والمتمثل في الهجرة غير الشرعية ، المتاجرة بالأسلحة والمخدرات والبشر ...الخ .

الفرع الثاني: حراس السواحل

هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني، وقد وضعت تحت حماية هذه الهيئة بمقتضى القانون رقم 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998[20] ،وتنحصر مهمتها في حراسة الشواطئ الجزائرية والمراقبة الحدودية البحرية التي يبلغ طولها 120كلم ، كما لها لوازم ووسائل حديثة وبحارة أكفاء يشاركون بطريقة فعالة ومحكمة لضبط الأشخاص المتورطون في الهجرة البرية وتجوب في البحر كي تقوم بالتدخلات لإيقاف كل المركبات والقوارب التي يمكن أن تساهم في تهريب الأشخاص وإحباط كل المحاولات في ذلك كما أنها تقوم بإنقاذ المهاجرين غير الشرعيين من الغرق في عرض البحر .

الفرع الثالث: مديرية شرطة الحدود والهجرة

وتعد هذه المديرية من ضمن المديريات المختصة التابعة للمديرية العامة للأمن الوطني، وتختص هذه الأخيرة في إطار تطبيق الاتفاقيات الدولية والنظم الوطنية ، كما تقوم بعدة مهام منها:

-مراقبة حركة الأشخاص والممتلكات عبر الحدود ،المساهمة في الوقاية وقمع مخالفات القوانين والتنظيمات على الحدود ، ضمان أمن مواقع الموانئ والمطارات أو مراكب الصيد في إطار صلاحياتها ، إضافة إلى السهر على تطبيق التنظيم المنبثق عن الاتفاقيات الدولية في مجال حركة البضائع الخاصة (أسلحة ،مواد مشعة، متفجرات، ...)وكذا محاربة الهجرة السرية[21].

-كما تأخذ على عاتقها مهمة طرد الأجانب خارج التراب الوطني بمجرد صدور القرار بإبعادهم ،وتنسق العمل مع أمن الولايات وأمن الدوائر في مجال الإستعلامات للتعرف على المتواطئين مع المهاجرين غير الشرعيين والقيام بدوريات مستمرة على محيط الموانئ والمطارات لاستشعار أي حركة مشبوهة والتصدي لها، ومن مهامها كذلك مراقبة وثائق السفر لتجنب تسرب المزورين بطريقة شرعية[22] .

الفرع الرابع :الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية

وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية ،بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ،ومن مهامه مكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني أو إيوائهم مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقالة غير الشرعية وكذا مكافحة التوظيف غير الشرعي للأجانب ، إضاقة إلى وضع استراتيجية وقائية ردعية للهجرة غير الشرعية[23] .

الفرع الخامس :الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية BRIC

وهي فرقة تابعة أيضا لمديرية الأمن الوطني، ومن مهامها التعرف والبحث ومتابعة أفراد وشبكات الموزعين للمهاجرين غير الشرعيين وتحديد نقاط العبور غير الشرعية للأجانب وتحديد طريقة العمل المتعلقة بالدخول غير الشرعي للتراب الوطني ، إضاقة إلى تسجيل تتبع كل المعلومات المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية[24] .

كما تسعى الدولة الجزائرية إلى التنسيق بين الأجهزة الأمنية (حرس الحدود ، الجمارك، الشرطة) باعتبار أن التعاون بين الهيئات سيساهم بشكل رئيسي في الحد من ظاهرة تسلل للمهاجرين غير الشرعيين ، كما زودت المراكز الحدودية بالتقنيات الحديثة وأجهزة الاتصال المتطورة بما يساعد في تدعيم التنسيق بين المراكز المنتشرة على طول حدود الدولة .

وفي إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية تم إنشاء وإقامة مراكز انتظار للمهاجرين غير الشرعيين تحت رقابة الأجهزة الأمنية ،وفي هذا الصدد فقد قامت الحكومة الجزائرية بتخصيص 56 مركز لاستقبال المهاجرين غير الشرعيين يمكثون بها إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية في إطار وضع إجراءات ترحيل الرعايا المقيمين بصفة غير شرعية بالإتفاق مع سلطات بلدانهم[25].

المطلب الثالث:استراتيجية التعاون الدولي للحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية

ونقصد بفكرة التعاون الدولي"مجموعة العلاقات الدولية المشتركة القائمة على أساس تحقيق المصالح المشتركة وتحديد مساهمة كل طرف للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة "،والتعاون يشمل الأبعاد الإجتماعية والسياسية

والثقافية والإقتصادية ، لذا فهو يعكس طموح الدول المغاربية في علاقاتها مع أوروبا والذي تسعى لتحقيقه وتجسيده في الاتفاقيات الموقعة بين الأطراف.

والأجدر أن ينصب التعاون على التقليل من مخاطر الهجرة غير الشرعية وإيجاد معالجات بديلة للمبادرات الفردية ،التي عادة ما يكون لها جانبين : جانب أمني قمعي للمهاجرين غير الشرعيين ،وجانب وقائي يتراوح بين الرقابة الحدودية والتنمية المحلية ،ولم تنتظر هذه الدول كثيرا لتتأكد من فشل السياسات الفردية في الحد من الهجرة غير الشرعية والتي عادة ما تنتهي بترحيل المهاجرين إلى بلدانهم على اعتبار أنها مسألة تدخل ضمن المجال الأمني، وليس على اعتبار أنها مسألة إنسانية متعلقة بالتنمية كان لابد من البحث عن آلية تنسيق أفضل وأوسع من أجل السيطرة على تدفقات الهجرة غير الشرعية بصورة فاعلة، ومسألة التعاون يجب أن تعني دول الإنطلاق والعمور والوصول ، وقد دعا البرلمان الأوروبي في العديد من توصياته إلى ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب وبصفة خاصة في التوصية رقم 1467 لسنة 2000 حول ضرورة التعاون في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية كوسيلة للحد منها .

وما يدعم فكرة التعاون أن دول العبور أصبحت مؤخرا دول استقبال ،(ومنها الجزائر) نظرا لعدة عوامل منها تحسن أوضاعها الإقتصادية والأمنية ، وتشديد الرقابة على حدود الدول الأوروبية ،ارتفاع التكاليف وازدياد مخاطر رحلة الموت ،ومنه نستخلص أن دول الإنطلاق هي المعني الأساسي بهذه الظاهرة الإنسانية كونها تفقد أبناءها من جهة ،وتتسبب لدول أخرى بمشاكل عديدة وعلى رأسها المشاكل الأمنية الخطيرة وذلك نظرا للإرتباط القائم بين المهاجرين غير الشرعيين وشبكات الإرهاب الدولية والتقاء المصالح، وعلى اعتبار الهجرة غير القانونية مشكلة بين دول حوض المتوسط سواء كانت مصدرة ،مستقبلة، أو دول عبور ، فإنها تستدعي التعاون لايجاد حل لها ما دامت المصلحة مشتركة .

وفيما يلي سنذكر أهم صور التعاون بين الجزائر والعديد من الدول للحد أو التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية[26] .

– اتفاقية بين إيطاليا والجزائر تم توقيعها في روما في 24 فيفري 2000 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 67/06 المؤرخ في 11 فيفري 2006 وبموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم ، وقد تم ترحيل أكثر من نصف مليون شخص ، وقد قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2006 ومنها عام 2009 .

– اتفاقية بين فرنسا والجزائر تم إبرامها في 25 أكتوبر 2003 .

– اتفاقية بين ألمانيا والجزائر وتم توقيعها في 24 فيفري 1997 والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 63/06 المؤرخ في 11 فيفري 2006.

– اتفاق بين بريطانيا والجزائر وقد تم توقيعه بلندن في 11 جويلية 2006 والمصادق عليه بالمرسوم الرئاسي 467/06 المؤرخ في 11 ديسمبر 2006 .

– بروتوكول بين أسبانيا والجزائر :تم إبرامه في 31 جويلية 2002 والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 476/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2006 .

كما تم إبرام اتفاقية ثنائية مع إسبانيا سنة 2008 في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية الأمر الذي أفرز عن انخفاض في عدد المهاجرين غير الشرعيين حتى بلغ 7285 مهاجر سنة 2009 بعد ما كان 13425 سنة 2008 ،حسب تصريح وزير خارجية إسبانيا والذي أرجع ذلك إلى الإجراءات الأمنية المشددة والإسراع في عملية إرجاع المهاجرين السريين إلى بلدانهم بفضل الاتفاقية المبرمة مع مدريد في هذا المجال[27] .

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية تؤكد على ضمان عودة المهاجر المرحل في كرامة ، إضافة إلى التعاون الثنائي ،فالجزائر دخلت في عدة

مجالات التعاون للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ،سواء من خلال اللقاءات أو الاتفاقيات أو المؤتمرات على الصعيد الإفريقي والأوروبي.

خاتمـــــــــة

من خلال هذه الدراسة الخاصة باستراتيجيات الجزائر في مواجهة الهجرة غير الشرعية ،نجد أن السياسة الجزائرية يغلب عليها الطابع الإجرائي أكثر منه موضوعي ،وهذا ما تجلى في الجانب المؤسساتي والأمني الذي عززت به حدودها بغية التصدي ليس فقط بجريمة الهجرة غير الشرعية وإنما لكل الجرائم التي تهدد أن واستقرار الجزائر ،مقارنة بالجانب التشريعي والقانوني الذي تبناه المشرع الجزائري، والذي يعتمد بنسبة كبيرة على القانون 08-11 مقارنة بالمادة الوحيدة التي جاء بها قانون العقوبات ،فالجزائر حاولت التصدي لهذه الجريمة وما تحمله من تداعيات خطيرة من شأنها أن تهدد استقرارها وأمنها ،واعتمادها الكبير على احترافية مؤسساتها الأمنية في حماية إقليمها سواء البري أو البحري أو الجوي وتجربتها الرائدة في مكافحة الجريمة الإرهابية أكبر دليل على ذلك .

لكن رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الجزائر إلا أنها تبقى غير كافية في ظل تزايد وتفاقم الظاهرة الأمر الذي يقتضي منا في هذا المقام تقديم بعض التوصيات التي يمكن أن تحد من الظاهرة .

*الإطلاع على تجارب الآخرين وأخذ الدروس منها ، وتكييفها مع واقع الهجرة في بالدنا خاصة تجارب الدول التي حققت تقدما في هذا المجال

*استحداث مواد قانونية جديدة في قانون العقوبات تجرم وتعاقب بشدة على هاته الجريمة .

*بناء قاعدة بيانات وطنية تجمع كل البيانات الخاصة بالهجرة الداخلية والخارجية ،على أن تجمع تلك البيانات بين الطبيعة الكمية (أعداد المهاجرين)والكيفية (خصائص المهاجرين، مستواهم التعليمي، كفاءاتهم ، اتجاهات الهجرة ...الخ)، وهو ما من شأنه أن يكون قاعدة صلبة لبناء سياسة محسوبة ودقيقة مع ضرورة التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية مع هذا المجال .

*الإهتمام بما يتعرض له المهاجرون الجزائريون الشرعيون وغير الشرعيون من قسوة ومعاملة لاإنسانية من طرف الدول الأخرى، وهو ما تزال الجزائر تغض الطرف عنه لليوم ويؤثر كثيرا على سمعة سياستها للهجرة خاصة في بعدها الإنساني .

قائمة المصادر و المراجع

*** النصوص القانونية**

-القانون 98-05 المؤرخ في 25 جوان 1998 المتضمن القانون البحري، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 47
-القانون 98-06 المؤرخ في 27 جوان 1998 المحدد للقواعد العامة للطيران المدني، والمنشور بالجريدة الرسمية رقم 48
-- القانون 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها
-القانو رقم 16-02 المؤرخ في 19 جوان 2016 المتضمن قانون العقوبات المعدل والمتمم

***الكتبوالمؤلفات**

-أمحمدي بوزينة آمنة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مع التركيز على حالة الجزائر ، مقال منشور ضمن كتاب -"الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط-المخاطر واستراتيجيات المواجهة-، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014

-أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2012

-أبوعيانة فتحي، جغرافية السكان ،دار النهضة العربية، القاهرة، 2000

-سعادي محمد ،القانون الدولي الخاص وتطبيقاته في النظام القانوني الجزائري، دار الخلدونية ، الجزائر، 2009

- زروق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية -انعكاساتها واستراتيجيات المواجهة، مقال منشور ضمن كتاب -"الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط-المخاطر واستراتيجيات المواجهة-، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014

- عبابسة دربال صورية، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي ، مقال منشور ضمن كتاب -"الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط-المخاطر واستراتيجيات المواجهة-، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014

***الرسائل والأطروحات الجامعية**

-بن بوعزيز آسية، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون جنائي ،جامعة باتنة 1 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014

***المقالات العلمية**

- بن الصغير فارس، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر-أسباب وتدابير التصدي-، مجلة آفاق لعم الإجتماع، المجلد 5، العدد 2، 2015

- بن عبيدة عبد الحفيظ، الجنسية ومركز الأجانب في الفقه والتشريع الجزائري، دار هومة ، الجزائر، 2005

-تياب نادية، آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر ، مجلة الميزان ،العدد3، 2018

-يوسفات علي هاشم، بن السيحمو محمد المهدي بن عبد الله، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية ، مجلة الميزان، العدد3، أكتوبر 2018

-ناصري سميرة ، الهجرة غير الشرعية- دراسة تحليلية في الواقع والأسباب، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزء 1، العدد 8، 2017

-كركوش فتيحة، الهجرة غير الشرعية في الجزائر- دراسة تحليلية، نفسية، اجتماعية- مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد4، جوان 2010

الهوامش:

[1] بن الصغير فارس، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر-أسباب وتدابير التصدي-، مجلة آفاق لعم الإجتماع، المجلد 5، العدد 2، 2015، ص 320

[2] بن الصغير فارس، المرجع نفسه، ص 321

[3] تياب نادية، آليات مواجهة هجرة الأفارقة غير الشرعية نحو الجزائر ، مجلة الميزان ،العدد3، 2018، ص 288

[4] بن الصغير فارس، المرجع السابق، ص 322

[5]بن بوعزيز آسية، السياسة الجنائية في مكافحة الهجرة غير الشرعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص قانون جنائي ،جامعة باتنة 1كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 29-30

[6]أبوعيانة فتحي، جغرافية السكان ،دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص 295

[7] أمير فرج يوسف، الهجرة غير الشرعية طبقا للواقع والقانون والمواثيق والبروتوكولات الدولية، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، 2012، ص 39

[8] ناصري سميرة ، الهجرة غير الشرعية- دراسة تحليلية في الواقع والأسباب، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، الجزء 1، العدد 8، 2017، ص 595

[9] راجع المادة 48 من القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها
[10]راجع المادة 38 من القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها

[11]سعادي محمد ،القانون الدولي الخاص وتطبيقاته في النظام القانوني الجزائري، دار الخلدونية ، الجزائر، 2009، ص 312

[12] أمير فرج يوسف، المرجع السابق، ص 47،48

[13] بن عبيدة عبد الحفيظ، الجنسية ومركز الأجانب في الفقه والتشريع الجزائري، دار هومة ، الجزائر، 2005، ص 247

[14]راجع المادة 37 الفقرة 1 من القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها

[15]راجع المادة 42 الفقرة 1من القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها

[16]راجع المادة 42 الفقرة 2 من القانون 08-11 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها

[17] زروق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية –انعكاساتها واستراتيجيات المواجهة، مقال منشور ضمن كتاب – "الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط–المخاطر واستراتيجيات المواجهة–، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 35

[18] بن بوعزيز آسية، المرجع السابق،ص 232،233

[19]يوسفات علي هاشم، بن السيحمو محمد المهدي بن عبد الله، آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية بين النصوص الداخلية والاتفاقيات الدولية ، مجلة الميزان العدد3، أكتوبر 2018، ص 182

[20]زروق العربي، المرجع السابق، ص 35

[21]بن بوعزيز آسية، المرجع السابق،ص ،234

[22]كركوش فتيحة، الهجرة غير الشرعية في الجزائر– دراسة تحليلية، نفسية، اجتماعية– مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد4، جوان 2010، ص 52

[23]تياب نادية، المرجع السابق، ص 398

[24] بن بوعزيز آسية، المرجع السابق،ص 235،236

[25]تياب نادية، المرجع السابق، ص 299،300

[26]أمحمدي بوزينة آمنة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية مع التركيز على حالة الجزائر ، مقال منشور ضمن كتاب –"الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط–المخاطر واستراتيجيات المواجهة–، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 253،254

[27]عبابسة دربال صورية، الهجرة غير الشرعية والتعاون الدولي ، مقال منشور ضمن كتاب –"الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط–المخاطر واستراتيجيات المواجهة–، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 89